الخطاب بوصفه سلطة وخاضعا للسلطة

رؤية فوكوية

د. عمر التاور
أستاذ الفلسفة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة ابن زهر، أكادير
المغرب

الملخص

سعى هذا البحث إلى دراسة الخطاب بوصفه سلطة وخاضعا للسلطة انطلاقا من منظور ميشيل فوكو، فقد عمد فوكو إلى دراسة الخطاب بشكل يضمن الاستقلال عن تأويل نوايا الذوات التي أنتجته، وتلك هي الدراسة التي أتاحها له التحليل الأركيولوجي بما هو وصف لقواعد تشكل الخطاب بمنأى عن الذات أو تأويل القصد الكامن خلف تلك القواعد التي تبرز أن للخطاب منطق داخلي تصدر عنه كل ممارسة خطابية، ولا يمكن أن يمارس إلا من داخل مؤسسة تخضعه لقواعد شرطة خطابية. أما التحليل الجينيالوجي فقد أتاح لفوكو العودة لا إلى قواعد الخطاب لوصفها، بل إلى أصل ومنشأ هذه القواعد ذاتها، هناك حيث تكمن إرادة الحقيقة التي تخترق كل خطاب، والتي أفرزت المسموح والمرفوض والمرغوب والممنوع والحقيقي وغير الحقيقي؛ ومن ثم كشف علاقة الخطاب بالسلطة التي تخضعه لأنظمة وقوانين وقواعد الصحة والخطأ، وتتخذه أداة لمراقبة الأفكار وفحصها واختبارها، وللحد من السلطة المضادة للخطابات الهجينة التي لا تخضع للسلطة ونظامها في الخطاب.

الكلمات مفتاحية: الخطاب، السلطة، فوكو، الأركيولوجيا، الجنيالوجيا.

Abstract

This research sought to study discourse as an authority and subject to authority, based on the perspective of Michel Foucault. Foucault intended to study discourse in a way that ensures independence from the interpretation of the intentions of the subjects that produced it, and this is the study that archaeological analysis made possible for him, as it is a description of the rules that constitute discourse independently of the subject or Interpreting the intention behind those rules that highlight that discourse has an internal logic from which every discursive practice emerges, and it can only be practiced from within an institution that is subject to discursive police rules. As for the genetic analysis, it allowed Foucault to return not to the rules of discourse to describe them, but rather to the origin and origin of these rules themselves, where the will of truth that permeates every discourse lies, and which has produced the permissible, the rejected, the desired, the forbidden, the real and the unreal. Then, revealing the relationship of discourse with authority, which subjects it to systems, laws, and rules of right and wrong, and uses it as a tool to monitor, examine, and test ideas, and to limit the anti-authority of hybrid discourses that are not subject to authority and its system in discourse.

Keywords: discourse, power, Foucault, archaeology, genealogy.

مقدمة

يحتل الخطاب موقعا مميزا في فلسفة ميشيل فوكو، ويعتبر عنده مفعولا من مفاعيل السلطة. وعلى الرغم من الجدال الذي أثير بين الباحثين المعاصرين حول موقع الخطاب ضمن هذه الفلسفة، وعلى الرغم كذلك من الإشكالات التي تطرحها علاقة الخطاب بالسلطة داخل المنجز الفلسفي الفوكوي ككل، فإنه يمكن القول إن تفكير فوكو في الخطاب لا ينفصل عن تفكيره في السلطة، إذ هو مفعول من مفاعيلها، وأداتها المفضلة في ممارسة التدجين والإخضاع والهيمنة؛ فإذا كانت السلطة تخضع الإنسان / الجسد بالمؤسسات (السلطة الانضباطية) والإنسان / النوع بالتحكم في رغباته ودوافعه، وفي المجال الحيوي الذي يتحرك فيه (السلطة الحيوية)، فإنها تخضع الإنسان / الفكر وكل إنتاجاته الذهنية بنظام الخطاب. والسؤال الذي نود طرحه وتدارسه في هذا الصدد هو: كيف تعمل السلطة على إخضاع الفكر والإنتاجات الذهنية المنطوقة والمكتوبة لنظام وقواعد الخطاب؟

1- سلطة الخطاب

إن هاجس الإجابة عن هذا السؤال هو الذي قاد فوكو، في نظرنا، إلى إحداث تغيير في إستراتيجية دراسته للخطاب، والارتقاء بهذه الدراسة من مستوى التحليل الأركيولوجي الذي يعنى بوصف وتحليل القواعد الخاصة بمختلف الممارسات الخطابية (pratiques discursives)[1] إلى مستوى التحليل الجينيالوجي الذي يكشف عن صلة الخطاب بالسلطة وبظواهر الهيمنة. فبينما تعيد الأركيولوجيا بناء تدرج القواعد المكونة للخطاب، تكشف الجينيالوجيا عن مصدر التشكيلات الخطابية (la provenance des formations discursives) انطلاقا من ممارسات السلطة التي تتشابك داخل معركة الصراع من أجل الهيمنة[2].

أما رهان هذه الدراسة (الدراسة الجينيالوجية للخطاب) فهو إرساء تحليل مجهري للخطاب قادر على إبراز أن الخطاب لا ينفك عن مركب المعرفة والسلطة، بل إنه هو النقطة التي تتمفصل عندها المعرفة والسلطة[3]. وعليه، فإن الدراسة الجينيالوجية للخطاب لم تكن تروم تحديد الخطاب بل كانت تروم سبر بواطنه لكشف ما يضمره من سلطة وظواهر هيمنة. وربما لهذا السبب لم يسع فوكو، في نظرنا، إلى التحديد الدقيق للخطاب؛ فهو وإن كان قد تطرق لموضوع الخطاب في أكثر من مناسبة وخصه بالعناية في أكثر من محفل، حتى عد من أكثر المنظرين إشارة إليه عند مناقشة مصطلح الخطاب[4]، فإنه لم يخص الخطاب بتحديد واضح ودقيق في منجزه، وهو الأمر الذي كان له انعكاس على الدارسين لأعماله الذين اختلفوا في تحديد مفهومه للخطاب، وأثاروا من الأسئلة والملاحظات ما يدل على هذا الاختلاف. فمنهم من دافع عن وجود نظرية للخطاب عند فوكو، ومنهم من عارض وجود مثل هذه النظرية عنده مدعيا أن "الخطاب لا يشكل عنده (= فوكو) تصورا أو نظرية وإنما هو نظام أو ممارسة تخضع لقواعد خاصة ومعايير ثابتة، بل ولإجراءات الحجز والمراقبة، فهو كغيره من المنتوجات لا يسلم بدوره من العوائق والإكراهات والممارسات العفوية والضغوطات"[5]، ومنهم من قال إن مفهوم الخطاب لم يكن مفهوما مركزيا في منجز فوكو، ولهذا لم يسع إلى إقامة أو تأسيس فلسفة في الخطاب[6]، ومنهم من رأى على العكس من ذلك أن "مفهوم الخطاب يعد مقاربة فلسفية صالحة لقراءة فلسفة فوكو من جهة، واستخراج طريقة للبحث الفلسفي من جهة ثانية"[7]، وأن "مفهوم الخطاب ليس مفهوما ثابتا ولا قارا بل متحركا في إطار شبكة المفاهيم ذات العلاقة الأساسية في فلسفة فوكو"[8]، ومنهم أيضا من قال إن كل ما قاله فوكو حول الخطاب ليس أكثر من شرح وتحليل لعبارة كارل ماركس الواردة في كتاب "الإيديولوجيا الألمانية" والتي مفادها أن "إنتاج الخطاب في كل مجتمع يخضع لرقابة وإلى اصطفاء وإلى تنظيم، ومن ثمة إلى إعادة توزيع وفقا لتدابير تهدف إلى تحاشي السلطة وأخطار الخطاب، واستبعاد أثر الأحداث عليه وتفادي ماديته المخيفة والثقيلة"[9]، ومنهم من قال إن تساؤل فوكو حول من يملك الخطاب ولأي هدف يستعمله؟ هو ذاته التساؤل الذي ما انفك نيتشه

يطرحه، وإن كان فوكو قد خطا خطوة أخرى عندما حاول أن يظهر – في درسه الافتتاحي بالكوليج دو فرانس (Collège de France)– أن الخطاب ليس موضوع سلطة كبقية الموضوعات الأخرى، بل هو المدار الحاسم للسلطة[10].

ومهما يكن من أمر الصعوبات التي يطرحها تحديد الخطاب داخل منجز فوكو[11]، وهي الصعوبات التي لم تسلم منها تقريبا كل المجالات المعرفية التي رامت تحديد الخطاب بشكل عام، والتي تمتد من الفلسفة وعلم النفس الاجتماعي إلى النظرية النقدية واللسانيات[12]؛ ومهما يكن أيضا من اختلاف الدارسين حول منزلة الخطاب في فلسفة فوكو، فإنه يمكن القول إن ما سعى إليه فوكو وتوخاه ليس هو تحديد معنى الخطاب في حد ذاته، وإنما هو إيضاح مضمونه المتمثل في الممارسة السلطوية[13] – لأن "ما يريد أن يصل إليه التأريخ الجينيالوجي عبر تحليل تجريبي (une analyse empirique) هو ممارسات السلطة تحديدا، لأن هذه الممارسات بالذات تسهم في تشكيل الخطابات"[14]–، وبيان كيف يشكل الخطاب مقام محايثة تتمفصل عنده المعرفة والسلطة؛ ومن هنا افتراضنا أن اهتمام فوكو بالخطاب هو من باب اهتمامه بالتحولات التي طرأت على المعرفة عندما تحولت إلى أداة في يد السلطة، وعلى السلطة ذاتها عندما انتقلت من علاقات قوى ظاهرة إلى علاقات قوى خفية ومستترة، أي من سلطة ماكروفيزيائية تعتمد أدوات وتقنيات مرئية وملموسة (التعذيب، والقتل، والنفي ...إلخ) إلى سلطة ميكروفيزيائية تتوسل بتقنيات خفية ومجهرية ولينة من قبيل السلطة الانضباطية التي تعتمد تقنيات معرفية تعيد إنتاج الجسد وصناعته داخل مؤسسات انضباطية، والسلطة الحيوية التي تتحكم في المجال الحيوي وتمكن من التنبؤ مسبقا بأفعال الأفراد وسلوكاتهم، ثم نظام الخطاب الذي يروم إخضاع الفكر والكلام لنظامه وقوانينه وحدوده، والتحكم في النفس وإخضاعها لشروط صحته ومعقوليته. وربما لهذا السبب تساءل فوكو في درسه حول هيرمينوطيقا الذات قائلا: "لكن إلى أي شيء نحتاج كي يمكننا المحافظة على التحكم في النفس أمام الأحداث التي يمكن أن تقع؟ نحتاج إلى خطابات صحيحة ومعقولة"[15]. فالسلطة بقدر ما تفضل التعامل مع أفراد تتوقع أفعالهم وسلوكاتهم التي توجهها بالتحكم مسبقا في دوافعهم ورغباتهم (= السلطة الحيوية)، تفضل التعامل أيضا مع أفراد تتوقع أفكارهم وإنتاجاتهم الذهنية، فتتحكم فيها مسبقا عبر إخضاعها لقوانين وقواعد وأنظمة الخطاب، وترسم لهم — انطلاقا من ذلك الإخضاع – إطارا من القواعد والطقوس التي يصدرون عنها لحظة ممارستهم للخطاب.

وبما أن فوكو قرر أن "الخطاب فكر مكسو بعلاماته، ومرئي بواسطة الكلمات" (une pensée revêtue de ses signes et rendue visible par les mots)[16] ، وأنه في واقعه وحقيقته المادية "شيء منطوق أو مكتوب" (chose prononcée ou écrite)[17]، فإن هذا يسمح لنا بالقول إن الخطاب جسد الفكر، وتجل خارجي لتصورات النفس وللإنتاجات الذهنية الفردية والجماعية التي قد تتخذ شكلا مكتوبا أو منطوقا أو ماديا أو رمزيا، أي أنه جملة الوسائط التي تسمح للفكر بالتجلي والظهور والتعبير عن ذاته. وربما لهذا حرص الفكر الغربي – بحسب فوكو – على أن يضع الخطاب في أدنى مكان بين الفكر والكلام، كما حرص، في الوقت ذاته، على أن تبدو ممارسة الخطاب كحلقة وسطى بين فعل التفكير وفعل الكلام[18].

وعليه، فإن إخضاع الخطاب لنظام وقوانين وقواعد إنما يدخل ضمن هذا الحرص، ويدل على رسم للحدود وللخطوط الحمراء (حدود الفكر)، أي الحدود التي يمكن للخطاب أن يتحرك فيها والحدود التي لا يمكنه أن يطأها أو يطالها؛ فلا عجب في أن تعمل السلطة على إخضاع الخطاب لقوانين ولمؤسسة تظهره وتزوده ببعض مظاهر سلطته، ولا عجب، أيضا، إن كانت رغبة السلطة في تجريده من قوته وإخضاعه لقوانين وقواعد المؤسسة تعبيرا ودلالة على التوجس من الخطاب باعتباره شيئا منطوقا أو مكتوبا. وإذا كنا قد فهمنا مقصد فوكو جيدا، فإننا سنقول إن ما يخيف السلطة ويثير قلقها ليس هو فكر الإنسان وإنتاجاته الذهنية في حد ذاتها، بل تجلياته الخارجية في المكتوب والمنطوق والمرموز، أي في الخطاب.

إذا كان الخطاب كشيء مكتوب ومنطوق باعثا على مخاوف السلطة إلى الحد الذي جعل أفلاطون يشبه الخطاب المكتوب، في محاورة "فيدروس"، بالفارماكون (Pharmakon)، داعيا إلى ضرورة توخي الحذر من هذا الدواء القابل دوما للتحول إلى نقيضه[19]، بل وجعل فيلسوفا معاصرا مثل جاك دريدا يتحدث عن التوجس من المكتوب حد احتقار الكتابة في التاريخ الغربي منذ أنكسماندريس (Anaximandre) إلى مارتن هيدغر مرورا بأفلاطون وروسو ودي سوسير (Ferdinand de Saussure) وهوسرل[20]، فإن السؤال الذي يطرحه فوكو في هذا الصدد هو أين يكمن الخطر في كون الناس يتحدثون، وما الخطير في كونهم ينتجون خطابات تتكاثر بلا حد؟[21]، وبعبارة برنارد هنري ليفي: كيف نفسر هذا الترف في الاحتياطات وفي التدابير الانضباطية التي تعودت المجتمعات الغربية على تقييد الخطاب بها؟[22]

إن الفرضية التي تقدم بها فوكو كإجابة عن هذا السؤال هي أن "إنتاج الخطاب في كل مجتمع هو إنتاج مراقب ومنتقى ومنظم، وهو في نفس الوقت إنتاج يعاد توزيعه عبر عدة إجراءات لها دور في درء سلطاته ومخاطره، والتحكم في حدوثه المفترض، واحتواء ما فيه من ثقل ومن مادية رهيبة"[23]. ولأجل بلوغ هذه الغاية (مراقبة إنتاج الخطاب) تم إخضاع الخطاب (أو بالأحرى أخضعت السلطة الخطاب من خلال المؤسسة) لمجموعة من القواعد التي تروم حصره ورسم حدوده وتسييجه بمجموعة من الإجراءات الداخلية والخارجية التي تكشف عن احتواء منطقه الداخلي وارتباطه بالرغبة والسلطة.

1-1: الإجراءات الخارجية للخطاب

في كل مجتمع هنالك إجراءات للاستبعاد تروم تحصين الخطاب من كل ما ليس فيه. من بين هذه الإجراءات، بحسب فوكو، المنع، والقسمة والرفض، وإرادة الحقيقة (La volonté de vérité).

أ- المنع

من أكثر هذه الإجراءات بداهة وتداولا المنع، فنحن لا نملك الحق في أن نقول كل شيء، ولا يمكننا أن نتحدث عن كل شيء وفي كل ظرف. والسبب في ذلك بحسب فوكو هو قدسية الموضوع الذي لا يجوز الخوض فيه والطقوس الخاصة بمقام الكلام، وحق الأفضلية الممنوح للفرد المتكلم[24]. ومن بين المناطق التي أحكم حولها المنع سياجه: الجنس والسياسة. وبما أن المنع هو أحد الإجراءات الملازمة للخطاب، فإننا لن نستغرب إذا وجدنا الخطاب يشكل أحد المواقع الرئيسية التي تمارس فيها هذه المناطق (الجنس والسياسة) سلطتها الرهيبة بشكل أفضل.

إن المنع إجراء تلجأ إليه السلطة لفصل الخطاب المعرفي عن محيطه. وثمة أدلة كثيرة على المنع الذي يطال المثقف أو كل من ينتج خطابا لا يتلاءم مع الخطاب الذي ترتضيه السلطة وتقبله، من جملتها مطاردة المثقف الذي ينتج خطابا مناوئا للسلطة، سياسية كانت أو دينية أو ثقافية، كما حصل مع ديكارت وسبينوزا، وإتلاف الكتب وحرقها كما حدث مع الغزالي وابن رشد، ومن جملتها، أيضا، وضع المثقف في السجن من قبيل ما ذكره جان جاك شوفالييه (Jean jacques Chevallier) من أن الفيلسوف الإيطالي توماسو كامبنيلا (Tommaso Campanella) "أثار غضب رجال الدين ورجال السلطة بأفكاره المعارضة للنظام فتم حظر مؤلفاته، ولما ألقي عليه القبض من قبل شرطة التفتيش صدر في حقه قرار بالسجن مدة 27 عاما، وتعرض لشتى أصناف التعذيب داخل السجن"[25].

ب– القسمة والرفض

يوجد في المجتمع مبدأ آخر للاستبعاد يتمثل في عملية القسمة والرفض، أو مسألة التعارض بين العقل والحمق، وبين الخطاب المقبول والخطاب المرفوض. فبقدر ما تم الرفع من منزلة خطاب العقل تم الحط من قيمة خطاب اللاعقل (= الجنون) واستبعاده، فالأحمق – ابتداء من القرون الوسطى – هو ذاك الشخص الذي لا يتم تداول خطابه كما يتداول خطاب الآخرين، فكلامه لا قيمة ولا أهمية له، ولا ينطوي على أية حقيقة، بل ولا يصلح للشهادة عند توثيق عقد أو ميثاق[26].

لقد ظل كلام الأحمق لعدة قرون في الغرب كلاما لا يسمع، ويرفض حالما يتلفظ به؛ أولا، لأن أقوال الأحمق لم تكن أقوالا متقبلة ولا مستمعا إليها، ولهذا اعتبر خطابه نوعا من الضجيج ولم تكن الكلمة تعطى له إلا بصورة رمزية، وثانيا، لأنه "لم يحدث أن حاول أي طبيب – قبل نهاية القرن 18م – أن يعرف ما يقال في كلام الأحمق، ولا كيف يقال ولماذا يقال"[27]. وحتى عندما منحت المؤسسة من خلال المعرفة (الطبيب والمحلل النفسي) فرصة الإصغاء لهذا الخطاب، فإن هذا الاستماع إنما كان يرسم الحدود بين العقل والجنون، ويمارس من خلال الرقابة السلطوية التي تستعمله لإقامة الدليل على الحمق واستبعاد المجنون وشرعنة احتجازه. ولهذا يمكن اعتباره، كما يقول هابرماس، إحدى عمليات الاستبعاد الثلاث التي يتكون بموجبها الخطاب العقلاني، فاستبعاد الجنون عملية توجد بجوار عمليتين للاستبعاد من الخطاب: العملية التي بواسطتها يتم استبعاد المتكلم المقاوم (le locuteur réfractaire) من الخطاب عبر كبت الموضوعات المحرمة وإخضاع عبارات معينة للرقابة، والعملية التي بواسطتها يتم التمييز في إطار خطاب ممارس (discours exercé) بين المنطوقات الصحيحة والمنطوقات غير الصحيحة[28].

ج– إرادة الحقيقة

المبدأ الثالث للاستبعاد هو إرادة الحقيقة التي أقامت نوعا من التعارض بين ما هو حقيقي وما هو خاطئ، وبين ما هو صادق وما هو كاذب. وليس التعارض هنا بين ما هو حقيقي وما هو خاطئ، وبين ما هو صادق وما هو كاذب تعارضا اعتباطيا، بل هو نوع من القسمة التي تشكلت تاريخيا وتحكم إرادتنا للمعرفة والحقيقة. فإذا كان نيتشه قد عاين هذه الإرادة جينيالوجيا للوقوف على أصل تشكل الأخلاق والقيم والحقائق وفصلها، فإن فوكو اعتمد – مستلهما نيتشه — المنهج ذاته لإبراز أن إرادة الحقيقة هاته تتخذ في كل حين صيغة سلطوية تفصل الحقيقي عن الخاطئ، وتجعل الخطاب تبعا لذلك صحيحا أو خاطئا، لا بالنظر إلى ذاته بل بالنظر إلى الرغبة فيه ومدى ارتباطه أو عدم ارتباطه بممارسة السلطة. فما كان يعتبر، مثلا، خطابا حقيقيا عند الشعراء الإغريق أو عند جماعة السفسطائيين، ما لبث أن صار خطابا خاطئا عند أفلاطون وجماعته عندما أصبحت الحقيقة لا تقوم في الخطاب ذاته وفي الطقوس المصاحبة له، بل في ما كان يقوله هذا الخطاب وفي معناه، وهكذا، "أقيمت بين هزيود (Hésiode) وأفلاطون (Platon) قسمة (partage) فصلت الخطاب الحقيقي عن الخطاب الخاطئ"[29]. ولا ترتد هذه القسمة إلى كون الحقيقة انتقلت من الانفتاح إلى الانغلاق في مقولات وقوالب منطقية كما قرر مارتن هيدغر، بل لأن ما كان يعتبر خطابا حقيقيا عند هزيود والسفسطائيين "لم يعد هو الخطاب الثمين والمرغوب فيه، لأنه لم يعد هو الخطاب المرتبط بممارسة السلطة"[30].

إن إرادة الحقيقة تميل إلى أن تمارس نوعا من الضغط على الخطابات الأخرى، وكأنها سلطة. ويتجلى هذا الضغط في التحولات العلمية الكبرى التي ليست سوى ظهور لأشكال جديدة ضمن إرادة الحقيقة، كما يتجلى في سعي كل خطاب علمي / معرفي نحو التحول إلى "خطاب حقيقة" عبر الارتكاز على الصدق واليقين، وعلى إرادة للحقيقة، مثل الخطاب الاقتصادي الذي يبرر صدقه ويقينه، ويجد إرادته للحقيقة في نظرية الثروات والإنتاج، أو الخطاب القضائي (نظام العقوبات) الذي وجد تبريره في نظرية الحق، ثم في علوم من قبيل الطب النفسي.

وعليه، فإن كل خطاب تخترقه إرادة للحقيقة، وبقدر ما ندرك حقيقة الخطاب نجهل إرادة الحقيقة التي تخترقه. ومهما حاول بعض المفكرين والمثقفين (نيتشه، وجورج باطاي (Georges Bataille)، وأنتونين أرطو (Antonin Artaud) نموذجا) كشف القناع عن إرادة الحقيقة هاته التي تسكن قلب خطاباتنا، إلا أنهم ما لبثوا أن جوبهوا مؤسسيا، لأن إرادة الحقيقة (volonté de vérité) ترتكز، شأنها في ذلك شأن نظم الاستبعاد الأخرى، على دعامة مؤسسية تعززها وتجددها، في الوقت ذاته، مجموعة كاملة من الممارسات من قبيل علم التربية (la pédagogie)، ولأن إرادة الحقيقة يتم تجديدها، بشكل أعمق، طبقا للطريقة التي يتم بموجبها استعمال وتوزيع وامتلاك المعرفة في مجتمع ما[31].

ليست إرادة الحقيقة إذاً، وكما قرر برنارد هنري ليفي، بريئة أبدا، بل هي إحدى الأدوات المستعملة في نسق المعرفة والتي تؤدي وظيفة الحد من الخطاب وتشكل، في الوقت ذاته، تتويجا للأدوات الأخرى التي تنتظم وفقها وتصب في مجراها[32]. وبقدر ما هي أداة تنتظم الأدوات الأخرى حولها هي أيضا إجراء تلتف حوله بقية إجراءات الاستبعاد الأخرى (المنع والقسمة والرفض)، من حيث إنها كامنة خلف استبعاد المتكلم المقاوم للخطاب، وكبت الموضوعات المحرمة (الجنس نموذجا)، وإخضاع عبارات معينة للرقابة (السياسة نموذجا)، بل وخلف معايير الصحة التي تفرض ما يجب اعتباره صحيحا أو خاطئا داخل كل خطاب.

1-2: الإجراءات الداخلية للخطاب

إذا كانت الإجراءات السابقة تمارس بصورة ما من الخارج وتعمل كمنظومات للاستبعاد بما ينم عن أن للخطاب ارتباطات مؤسسية وعلاقة بالرغبة والسلطة، فإن الإجراءات الداخلية تنم عن امتلاكه لمنطق داخلي (يمارس عبره مراقبته على ذاته) وخضوعه لشروط ومبادئ قبلية (التصنيف، والتنظيم، والتوزيع). وتلك كلها إجراءات تروم مراقبة ورسم حدود الخطاب، والحد من تلقائيته وسلطته؛ ومن جملة هذه الإجراءات الداخلية:

أ- التعليق

في كل مجتمع توجد محكيات (يتم سردها وترديدها وتنويعها) ونصوص (دينية وقانونية وأدبية وعلمية)، وأشياء قيلت مرة واحدة واحتفظ بها، ومجموعات من الخطابات التي أضيفت لها بعض الطقوس بحيث يتم سردها حسب ظروف محددة. تشكل هذه العناصر مجتمعة ما يمكن دعوته بالتعليق (le commentaire)؛ وبقدر ما يمكن اعتبار التعليق ذاكرة للخطاب والفكر والكلام، يمكن اعتباره كذلك بمثابة لا شعور للخطاب، أي قواعد قبلية وبنيات لاشعورية (حكايات، وأقوال مأثورة ...إلخ) يصدر عنها الخطاب، فتحد من صدفته وتلقائيته وتمنع تكاثره. ولهذا قرر فوكو أن "التعليق ليس له من دور آخر، مهما كانت تقنياته، عدا قول ما تم التعبير عنه في صمت، ولهذا فرض عليه، بموجب مفارقة لم يستطع التملص منها، أن يعيد قول ما قيل كأنما يقال أول مرة، وأن يكرر بلا ملل ما لم يقل قط"[33].

ب- المؤلف

لا يقصد بالمؤلف (L'auteur) الفرد المتكلم الذي نطق أو كتب نصا، بل المؤلف باعتباره مبدأ تجميع للخطاب (principe de groupement du discours)، ووحدة وأصل دلالات الخطاب، وبؤرة تناسقها[34]؛ فالمؤلف في حد ذاته سلطة من حيث إنه مؤشر على الحقيقة، ومن حيث إنه يضفي الشرعية على الخطاب في نفس الوقت الذي ينزع فيه هذه الشرعية عن كل الخطابات التي ليس لها مؤلف معروف (نصوص أدبية وفلسفية وعلمية مجهولة المؤلف، أحاديث يومية، مراسيم أو عقود في حاجة إلى من يمضيها، وصفات وتقنيات تتداول في السر والخفاء ...إلخ) والتي عادة ما تكون متداولة في السياقات

الاجتماعية والسياسية والعلمية، وتشكل فضيحة لقوانين المؤسسات ولمنطق السلطة التي يتعذر عليها تحديد مصدرها والتحكم فيها وتوجيهها عبر إخضاعها لنظامها في الخطاب. ومن ثم، فإن نسبة الخطاب إلى مؤلف لا يمنح للخطاب هوية فحسب، بل إنه يحد من التأثيرات التي يمكن أن تمارسها خطابات هجينة لا مؤلف معروف لها على نظام الخطاب نفسه، ومن هنا أهمية المؤلف في اضطلاعه بمهمة الحد من سلطة الخطاب، وضمان عدم انفلاته من الحدود التي ترسمها له المؤسسة.

ج- الفرع المعرفي

هو الإجراء الذي يضفي على القضية أو القضايا المعرفية صفة الحقيقة عندما تستجيب لمعايير وقواعد معينة، وقد ينزع عنها هذه الصفة عندما لا تستجيب لهذه القواعد والمعايير التي ترسم الحدود بين الحقيقي واللاحقيقي ضمن دائرة خطاب معين (الخطاب الطبي نموذجا). وعليه، فإن انتماء القضية للفرع المعرفي (إندراجها ضمن الحقيقي) لا يتوقف على كونها حقيقية (أفكار منديل (Mendel) نموذجا) أو خاطئة، بل يتوقف على مدى استجابتها لشروط وقواعد قبلية معطاة سلفا. وآية ذلك أن أفكار منديل أفكار حقيقية ودقيقة من وجهة نظر علمية، غير أنها لم تكن كذلك من وجهة نظر الخطاب البيولوجي الذي كان مهيمنا في عصره، هذا الخطاب الذي بقدر ما رفض أفكار منديل لأنها لا تتلاءم مع قواعده وجهازه المفاهيمي، أضفى صفة الحقيقة واليقين على أفكار شليدن (Schleiden) الذي لم يصغ سوى أخطاء علمية في ذلك العصر[35].

وهذا ما يعني بالنسبة لموضوعنا أن الفرع المعرفي ليس مكونا فقط من حقائق، بل مكون أيضا من أخطاء تتنزل ضمنه منزلة الحقيقة، مثل أخطاء نيوتن في البصريات التي حكمت هذا العلم لأزيد من قرن، فقط لأن نيوتن كان سلطة علمية في حد ذاته، فلا عجب أن "يعترف كل فرع معرفي (discipline) ضمن حدوده بقضايا صادقة وأخرى كاذبة، ويدفع بالمعرفة الممسوخة نحو الجانب الآخر من هوامشه"[36]، ولا عجب، أيضا، في أن يكون الفرع المعرفي مجرد نسق "يتحدد من خلال مجال من الموضوعات، ومجموعة من المناهج، وجملة من القضايا التي تعتبر صادقة، وحزمة من القواعد والتعريفات والتقنيات والأدوات"[37]، أو هو فقط مجموع كل ما يقال كحقيقة عن شيء ما، أو مجموع كل ما يمكن أن يكون مقبولا فقط، وإنما هو أيضا مجموع الأخطاء ذات الوظائف الإيجابية والفعالية التاريخية.

وهكذا، فإن رهان الفرع المعرفي ليس هو التحقق من صدق أو عدم صدق القضايا المكونة للخطاب، بل مراقبة مكونات الخطاب والبت في مدى جواز انتمائها أو عدم انتمائها إلى الخطاب، استنادا إلى مدى استجابتها أو عدم استجابتها لمعايير وقواعد شرطة خطابية (une police discursive) ترسم حدود الخطاب وتحاصره وتراقب عملية إنتاجه.

3-1: إجراءات استعمال الخطاب

هناك مجموعة ثالثة من الإجراءات التي تمكن من مراقبة الخطاب، وتتعلق هذه الإجراءات بتحديد شروط استعمال الخطابات، وب"فرض جملة من القواعد على الأفراد الذين تتوفر فيهم، وعدم السماح للجميع بامتلاكها"[38]. وهكذا، فبقدر ما تسمح هذه الإجراءات بالدخول إلى عالم الخطاب واستعماله (لأن بعض مناطقه مفتوحة أمام الجميع وموضوعة رهن إشارة كل ذات متكلمة بدون حصر مسبق) تمارس عملية الانتقاء والاصطفاء والتقليل من عدد الذوات المتكلمة، أو بالأحرى تأهيل بعض الذوات (المنتقاة بعناية والمستجيبة لمتطلبات ومقتضيات الخطاب) للدخول إلى بعض مناطق الخطاب المحروسة والممنوعة وغير القابلة للاختراق؛ ومن جملة هذه الإجراءات التي تمارس عملية اصطفاء للذوات المتكلمة:

أ- الطقوس

لا ينفصل الخطاب عن استعمال طقوس تحدد للذوات المتكلمة صفات خاصة وأدوارا ملائمة (الخطاب الديني والقضائي والطبي نموذجا). فالطقوس هي التي تحدد المؤهلات التي يجب أن يمتلكها الأفراد الذين يتكلمون، و"الذين يجب أن يشغلوا موقعا ما، ويجب أن يصوغوا نمطا ما من المنطوقات، ضمن لعبة الحوار والتساؤل والسرد"[39]، وهي التي تحدد أيضا الحركات والسلوكات والظروف، وجملة العلامات التي يجب أن تصاحب الخطاب، وهي التي تحدد، أخيرا، الفعالية المفترضة أو المفروضة للكلمات ومفعولها على الذين توجّه إليهم، وحدود قيمتها الإلزامية (les limites de leur valeur contraignante)[40].

ب- جمعيات الخطاب

تكمن وظيفتها في الحفاظ على الخطابات، وإنتاجها وضمان توزيعها وتداولها في مجال مغلق وفق قواعد مضبوطة، وحماية هذه الخطابات والدفاع عنها وحفظها ضمن جماعة معينة من الأفراد المحدودي العدد والذين يخضعون لتمارين جد معقدة تسمح لهم بتملك أسرار الخطابات وتبادلها فيما بينهم، ومنعها عن غير المنتسبين لجماعتهم. وربما كان لنا خير مثال على هذه الجمعيات (التي تحتكر الخطاب) في جماعة الفيثاغوريين الذين تؤثر عنهم سريتهم وحفظ تعاليمهم، أو في ما أورده أبو حيان التوحيدي في كتاب "الإمتاع والمؤانسة" من أن المشتغلين بالفلسفة في عصره "طولوا وهولوا وطرحوا الشوك في الطريق، ومنعوا من الجواز عليه غشا منهم وبخلا ولؤم طباع وقلة نصح وإتعابا للطالب وحسدا للراغب، ذلك أنهم اتخذوا المنطق والهندسة وما دخل فيهما معيشة ومكسبة، ومأكلة ومشربة، فصار ذلك كسور من حديد لطلاب الحكمة والمحبين للحقيقة"[41]. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن "عدد الأفراد المتكلمين في جمعية الخطاب، حتى وإن لم يكن ثابتا، يميل إلى أن يكون محدودا، بحيث لا يتم تناقل الخطاب وتداوله إلا بين هؤلاء المتكلمين"[42].

ج- المذهب

يقع المذهب (La doctrine) و"جمعيات الخطاب" على طرفي نقيض، فالمذهب، على عكس جمعيات الخطاب، لا يقوم على أسرار تسيج أو تحتكر الخطاب، بل يفتح الخطاب على مصراعيه، ويسمح للأفراد المنتمين إليه بالانخراط في الخطاب وتداوله وتملكه. بيد أن هذا الانتماء المذهبي الذي يمنح للأفراد حرية الانخراط في الخطاب المتداول داخل المذهب، وتملك جزء منه، يمارس عليهم أيضا نوعا من الإكراه عندما يلزمهم ويجبرهم على الاستعمال المشترك لنفس المجموعة الواحدة من الخطابات أولا، والاعتراف بنفس الحقائق وقبول قاعدة معينة ثانيا، والارتباط ببعض الأنماط المعينة من التعبير التي تعكس حقيقة انتماءاتهم الطبقية أو الاجتماعية أو العرقية أو القومية، والتي تضمن ارتباطهم فيما بينهم وتمايزهم عن الآخرين في نفس الوقت ثالثا. وعليه، فإن حرية الانتماء إلى مذهب وتملك الخطاب المتداول داخله ليست إلا وهما، لأن الخطاب ذاته يمارس آلياته في الرفض وإجراءاته في الاستبعاد والمراقبة على الذوات المتكلمة عندما تصوغ منطوقا أو عدة منطوقات غير متشابهة أو غير مطابقة لمنطوقات المذهب ذاته. فالذات المتكلمة إذن ملزمة بالانخراط في الخطاب المتداول داخل المذهب وتقاسمه في نفس الوقت مع بقية الأفراد المنتمين لهذا المذهب؛ ومن هنا إقرار فوكو بأن "المذهب يحقق إخضاعا مزدوجا (un double assujettissement): إخضاع الذوات المتكلمة للخطابات، وإخضاع الخطابات لجماعة الأفراد المتكلمين"[43].

د- التملك الاجتماعي للخطاب

ومؤداه أن من شأن كل فرد أو كائن اجتماعي امتلاك الخطاب المتداول داخل سياق اجتماعي معين عبر مجموعة من القنوات، وأن ينخرط بشكل مشروع في أي نوع من أنواع الخطابات. غير أن هذه القنوات ليست في العمق سوى طرائق سياسية للإبقاء على التملك السلطوي للخطاب ومراقبته وتوزيعه وتوجيهه وإعادة إنتاجه. ومن جملة هذه القنوات قناة التربية؛ فالتربية هي الأداة التي يمكن بفضلها لكل فرد أن ينخرط بشكل مشروع في أي نوع من أنواع الخطاب، وهي الوسيلة التي يتم بفضلها توزيع الخطاب والسماح به أو منعه بناء على تعارضات وصراعات اجتماعية، ومن هنا إقرار فوكو بأن "كل نظام تربوي (système d'éducation) هو عبارة عن طريقة سياسية للحفاظ على تملك الخطاب أو تعديله بما يتلاءم مع ضروب المعرفة والسلطة التي تستحوذ على كل خطاب"[44].

إن جمعيات الخطاب والمذاهب وقنوات التملك الاجتماعي للخطاب خاضعة كلها لنظام الخطاب وقواعده. فهي وإن كانت تتملكه عبر قنوات من قبيل التربية، وتستعمله سرا (جمعيات الخطاب) أو علانية (المذاهب الفلسفية والدينية والسياسية)، فإنها لا تنتجه، لأن عملية إنتاجه تتم في مكان حدد له، ووفق قواعد وقوانين وإجراءات داخلية وخارجية. وعليه، فإن كل ما ينتج من خطابات محاصر بنظام من القواعد ونسق من المعايير التي تخضعه وتراقبه وتحدد أنماط قبوله أو رفضه؛ فإنتاج الخطاب التربوي، مثلا، لا يمكن أن يتأتى خارج الخضوع لقواعد علم التربية الذي يرفض الاعتراف بأي خطاب ينتج دون الانسجام مع قواعده، والخطاب الأدبي خاضع لقواعد مؤسسة الأدب التي تضع قواعد تحدد شكل وصيغ ممارسة الأدب، وهكذا الشأن كذلك بالنسبة للخطاب الفلسفي أو العلمي أو السياسي أو الإعلامي ...إلخ، وهذا كله يسمح لنا بتقرير ما يلي:

- إن للخطاب منطق داخلي تصدر عنه كل ممارسة خطابية (فعلى كل من يريد ممارسة الخطاب أن يصدر عن قواعد ممارسة الخطاب) وله أيضا ارتباطات مؤسسية من حيث إنه (= الخطاب) ذا طابع مؤسسي، ولا يمكن أن يمارس إلا من داخل مؤسسة تخضعه لقواعد شرطة خطابية (une «police» discursive). فمن الممكن دائما أن "ننطق بما هو حقيقي في محيط خارجي غير ملائم، لكننا لا نكون واقعين ضمن دائرة الحقيقي (le vrai) إلا عندما نخضع لقواعد شرطة خطابية يتوجب علينا بعثها واستعادتها في كل خطاب من خطاباتنا"[45].

- إن السلطة تتحكم في الفكر والكلام وتصورات النفس، وفي كل الإنتاجات الذهنية، بالتحكم في المجال الذي تتحقق وتتمظهر فيه (= الخطاب). فالخطاب مدار صراع، ولهذا تعمل السلطة على التحكم فيه، أولا، بالتحكم في السلطة التي يحملها عن طريق محاصرته بمجموعة من الإجراءات الخارجية التي توجه سلطته بما يضاعف ويقوي السلطة السياسية (المنع، القسمة والرفض، إرادة الحقيقة)، وثانيا، بالحد من صدفته وحريته عن طريق جعله يراقب منطقه الداخلي بنفسه، وثالثا، بتحديد شروط استعماله عبر فرض عدد من القواعد على الأفراد الذين ينتجون الخطاب.

- إن الخطاب خاضع في ماهيته لقوانين ولمؤسسة تظهره وتزوده ببعض مظاهر سلطته، تفرضه وتجرده من قوته وتحد من تكاثره بإخضاعه لنظام من القواعد. ولهذا، يمكن القول إن نظام الخطاب ليس سوى مجموعة من الممنوعات والمحرمات (tabous) والتقسيمات والحواجز وأشكال الاستبعاد التي تراقب إنتاج الخطاب وصيغ استعماله، والتي هي، بنفس القدر وفي نفس الوقت، عوائق تحد من تكاثره[46].

2- الخطاب والسلطة

إن رهان التحليل الجينيالوجي للخطاب إذاً ليس هو تحديد الخطاب في حد ذاته بل كشف حقيقة علاقته المعقدة بالسلطة[47]، وبيان كيف تعمل السلطة على إخضاعه لنظام وقوانين المؤسسة التي ترسم حدود حريته ومجال حركته، وتحد من سلطته وتلقائيته. وإنما راهن التحليل الجينيالوجي على كشف علاقة الخطاب بالسلطة، لأن السلطة تخضع الخطاب – كما تبينا سلفا – لأنظمة وقوانين وقواعد الصحة والخطأ والمنع والقبول ...إلخ، ولأنها تتخذه أداة لمراقبة الأفكار والإنتاجات الذهنية وفحصها واختبارها، وللحد من السلطة المضادة للخطابات الهجينة التي تنتج وتتداول ولا تخضع للسلطة ونظامها في الخطاب، بل تقاومهما وتقوم ضدهما. وربما لهذا السبب دعانا فوكو إلى "القبول بلعبة معقدة ومتغيرة، يمكن أن يكون فيها الخطاب وسيلة وأثرا للسلطة، وفي نفس الوقت، عائقا ونقطة مقاومة وبداية لإستراتيجية مضادة"[48]. وهذا ما يعني أن الخطاب ليس بخاضع مرة واحدة وإلى الأبد للسلطة أو قائما ضدها، بل إنه ينقلها وينتجها ويقويها حينا، ويجعلها هشة ويسمح بمقاومتها حينا آخر[49]. وربما كان في مراوحة الخطاب للخطو بين الانصياع للسلطة ومقاومتها، وفي توجس السلطة من الخطاب بوصفه خطرا محدقا، ما يفسر ما ذهب إليه فوكو من أنه "يوجد في كل المجتمعات، وإن بدرجات متفاوتة، خوف عميق من الخطاب"[50]، وما يفسر أيضا ما انتهى إليه برنارد هنري ليفي من أن الخوف المذهل من الخطاب (Prodigieuse logophobie) لا يمكن تفسيره إلا بالرهبة العميقة للغرب (la crainte immémoriale de l'occident) تجاه أضرار الكلام (les maléfices de la parole) وقدراته[51].

وسواء أكان الخطاب خاضعا للسلطة ولقواعدها التي تحوله إلى أداة إقصاء واستبعاد[52] أو كان مقاوما للسلطة، فإنه لا ينفك عن حمولة سلطوية، ولا عن الاضطلاع – من خلال إجراءاته الداخلية والخارجية وصيغ استعماله – بوظائف سلطوية تروم إخضاع النفس، والحد من حرية الفكر، ورسم حدود الإطار الذي يجب أن يتحرك فيه. وعليه، فإن الخطاب ليس مجرد إستراتيجية معرفية توجه وتحتضن الممارسات الخطابية والمنتوجات الذهنية (تربية، إعلام ...إلخ) فحسب، بل هو أيضا إستراتيجية سلطوية تخضع هذه الممارسات والمنتوجات لقواعد الصحة والخطأ، ولقوانين وأنظمة قد ترفع من شأنها حين تطابق القواعد المحددة سلطويا، وقد تحط من قدرها وتنزع عنها شرعية الممارسة والوجود حين تغرد خارج سرب قواعد السلطة. وهكذا، فإن الخطاب بقدر ما يخضع للسلطة وقواعدها، يتحول هو نفسه إلى سلطة تضطهد كل تفكير ينتج خارج القواعد والحدود التي ترسمها السلطة. وعلى الرغم من أن الخطاب خاضع للسلطة، فإنه ليس نتاجا مباشرا للسلطة كما يعتقد محمد علي الكبسي بل هو، في رأينا، نتاج غير مباشر لها، لأن السلطة لا تنتج الخطاب ذاته، بل تنتج القواعد والقوانين والأنظمة التي تضفي عليه الشرعية وتسمح له بامتلاك شروط أخذ الكلمة. وبعبارة أخرى، إنها تحدد القواعد والنظم التي يجب أن ينتج الخطاب وفقا لها، عندما تتدخل في عملية إنتاجه عبر التحكم في منطقه الداخلي، وعندما تراقب صيغ ممارسته ووجوده عبر إخضاعه لإجراءات خارجية من قبيل المنع، وأخيرا، عندما تحدد أشكال وصيغ استعماله، ومن ينبغي أن يمتلكه وألا يمتلكه.

خاتمة

إذا كان الخطاب إستراتيجية معرفية وسلطوية في الآن نفسه، فإن من شأن ذلك أن يفسر لنا لماذا اعتبره فوكو نقطة تمفصل المعرفة والسلطة، ولماذا حث على أنه ينبغي "تصور الخطاب باعتباره سلسلة من القطع المنفصلة التي ليست وظيفتها الإستراتيجية متماثلة ولا ثابتة"[53]. فبدل الانحسار في حدود النظرة التي أقامها مركب المعرفة والسلطة لعالم الخطاب لأجل إرساء نوع من التمايز بين الخطابات، والرفع من شأن بعضها في مقابل الحط من شأن بعضها الآخر، وبدل تخيل عالم للخطاب منقسم بين الخطاب المتلقى والخطاب المقصي، أو بين الخطاب المهيمن والخطاب المهيمن عليه، يجب تصور الخطاب كتعددية من العناصر الخطابية التي يمكنها أن تلعب دورا في استراتيجيات متنوعة، ف"ليس ثمة، من جهة، خطاب للسلطة بإزاء خطاب آخر يعارضه. بل إن الخطابات هي عناصر أو جبهات إستراتيجية في حقل علاقات القوى، فقد تتعايش الخطابات، وإن اختلفت وتعارضت، داخل نفس الإستراتيجية، وقد تنتقل، دون أن تغير صورتها، بين استراتيجيات متعارضة"[54]؛ وهذا ما يعني أن الخطاب ليس معطى جاهزا بل إنه قوى منتشرة وموزعة على مجمل الحقل الاجتماعي. وعليه، فإن فهم الخطاب من حيث هو إستراتيجية وعلاقات قوى يقتضي مساءلته على مستوى إنتاجيته الإستراتيجية، برصد الآثار المتبادلة للسلطة والمعرفة التي يؤمنها، واستعادة أشكال وصيغ توزيعه وانتشاره؛ وهو ما لا يمكن أن يتأتى إلا بتحليل الخطاب ضمن شروطه، وضمن لعبته وآثاره، وذلك عبر اتخاذ ثلاثة قرارات (trois décisions)[55]، أولها إعادة مساءلة إرادتنا للحقيقة (remettre en question notre volonté de vérité)، وثانيها إعادة طابع الحدث للخطاب (restituer au discours son caractère d'événement) بتحريره من الإجراءات الداخلية التي تأسره، وثالثها رفع سيادة الدال (lever enfin la souveraineté du signifiant) برفع وصاية قواعد وطقوس وشروط استعمال وتملك الخطاب.

الهوامش:

[1]- Michel Foucault: **L'archéologie du savoir**, Gallimard, Paris, 1969, p: 281.

[2]- Jürgen Habermas: **Le discours philosophique de la modernité**, Traduit de l'allemand par Christian Bouchindhomme et Rainer Rochlitz, Gallimard, Paris, 1988, p: 302.

[3]- Michel Foucault: **La volonté de savoir**, Gallimard, Paris, 1976, p: 133.

[4]- Sara Mills: **Discourse**, Routledge, London, 2004, p: 9.

[5] – محمد شوقي الزين: **تأويلات وتفكيكات: فصول في الفكر الغربي المعاصر**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2002، ص: 117.

[6] - Paul Veyne: « Foucault révolutionne l'histoire », in: **Comment on écrit l'histoire**: **essai d'épistémologie**, Editions du Seuil, Paris, 1971, pp: 203 - 242.

[7] – الزواوي بغورة: **مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000، ص: 23.

[8] – نفس المرجع، ص: 273.

[9] – محمد علي الكبسي: **ميشيل فوكو**، الطبعة الثانية، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2008، ص: 49.

[10]- Bernard-Henri Levy: « Le système Foucault », **Magazine Littéraire**, n 101, juin 1975, p: 8.

[11] – حاول محمد سبيلا تلافي هذه الصعوبات غداة ترجمته لنص "نظام الخطاب" بتقديم تعريف للخطاب جاء فيه: "الخطاب مصطلح لساني، يتميز عن نص وكلام وكتابة وغيرها بشكله لكل إنتاج ذهني، سواء كان نثرا أو شعرا، منطوقا أو مكتوبا، فرديا أو جماعيا، ذاتيا أو مؤسسيا، في حين أن المصطلحات الأخرى تقتصر على جانب واحد. وللخطاب منطق داخلي وارتباطات مؤسسية، فهو ليس ناتجا بالضرورة عن ذات فردية يعبر عنها أو يحمل معناها أو

يحيل إليها، بل قد يكون خطاب مؤسسة أو فترة زمنية أو فرع معرفي ما" (ميشيل فوكو: نظام الخطاب، ص: 08)؛ أما Judith Revel فترى أن فوكو يعني بمصطلح الخطاب "مجموع المنطوقات سواء المكتوبة أو الملفوظة التي يمكن أن تتعلق بحقول متعددة وتخضع لقواعد الاستعمال المشتركة، وليست فقط قواعد لسانية أو صورية ولكن أيضا تلك القواعد التي تنتج نوعا من القسمة المحددة تاريخيا (مثلا القسمة بين الجنون والعقل)" (Judith Revel: **Le vocabulaire de Michel Foucault**, Editions marketing, Paris, 2002, p: 57).

[12] – يشير دومينيك مانكونو (Dominique Maingueneau) إلى أن مفهوم الخطاب يستخدم مع طائفة واسعة من المعاني وفي نطاق واسع (« la notion de discours est employée avec des acceptions très variées, des plus restrictives aux plus larges »; Dominique Maingueneau: **Genèses du discours**, ed, mardaga, bruxelles, 1984, p: 05)، أما سارة ميلز (Sara Mills) فتشير إلى أن مصطلح الخطاب أصبح متداولا ورائجا في مجموعة من الحقول المعرفية مثل النظرية النقدية (critical theory) وعلم الاجتماع واللسانيات والفلسفة وعلم النفس الاجتماعي (social psychology) وعدد من الحقول المعرفية الأخرى (Sara Mills: **Discourse**, op. cit, p:2)، ويبدو أن هذا الاستعمال المتعدد لمصطلح الخطاب هو ما يفسر الغموض واللبس الذي يكتنف تحديده، سواء من طرف القواميس والمعاجم (حيث أحصت سارة ميلز أكثر من عشرة تعاريف للخطاب في القواميس الإنجليزية) أو من طرف الباحثين والمنظرين الذين اختلفوا في تحديد دلالته. فبينما عرف موشلر الخطاب على أنه الحوار تأثرا منه بمدرسة بيرفكام التي حصرت الخطاب في الحوار، وبينما عرفه مايكل هوو بأنه مونولوغ لغوي أو كتابي، وصنفه بنفينست (Emille Benveniste) كحقل ضمن حقول التواصل، نجد ديان ماكدونيل (Diane Macdonell) تقرر أن "كل ما يدل أو ينطوي على معنى يمكن أن يعد جزءا من الخطاب" (Sara Mills: **Discourse**, op. cit, p5:)، في حين يرى فان ديك (Teun Van Dijk) أن الخطاب هو "في آن واحد، فعل الإنتاج اللفظي، ونتيجته الملموسة، المسموعة والمرئية، أو الموضوع الامبريقي أو المجسد أمامنا كفعل" (عبد الواسع الحميري: **الخطاب والنص: المفهوم، العلاقة، السلطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص: 93)؛ أما دومينيك مانكونو فيموقع "الخطاب" ضمن التداوليات، ويحدد خصائصه في مجموعة من السمات الأساسية، من جملتها: سمة المجتمعية، سمة التوجيهية، سمة الفعل والتأثير، سمة التفاعلية، سمة السياقية، سمة الذاتية، سمة التبريرية، سمة التبعية (Dominique Maingueneau: **Analyser les textes de communication**, Dunod, Paris, 1998, pp: 38-40.).

[13] – يتساءل محمد علي الكبسي في هذا الصدد: "هل نقول إن الخطاب سلطة أم نقول إن ما وضحه فوكو ليس الخطاب بقدر ما هو مضمونه المتمثل في الممارسة السلطوية؟" (محمد علي الكبسي: **ميشيل فوكو**، مرجع مذكور، ص 49).

[14]– Jürgen Habermas: **Le discours philosophique de la modernité**, op. cit, p: 331.

[15] – الزواوي بغورة: **مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو**، مرجع مذكور، ص: 315.

[16]– Michel Foucault: **L'ordre Du Discours** (Leçon Inaugurale Au Collège de France Prononcée Le 2 Décembre 1970), Gallimard, Paris, 1971, p: 48.

[17]– ibid. p: 10.

[18]– ibid. p: 48.

[19]– Platon: **Phèdre** (**ou de la** beauté), tr: Victor cousin, libraire-éditeur, Paris, 1849, p: 122.

[20]– Jacques Derrida: **De la grammatologie**, Les Editions de Minuit, Paris, 1967.

[21]– « Mais qu'y a-t-il donc de si périlleux dans le fait que les gens parlent, et que leurs discours indéfiniment prolifèrent? Où donc est le danger? »**; –** Michel Foucault: L'ordre **du discours**, op. cit, p: 10.

[22]- « Comment expliquer autrement ce luxe de précautions et de mesures disciplinaires ou les sociétés occidentales ont pris 1'habitude de l'enfermer »; - Bernard-Henri Levy: « Le système Foucault », **Magazine Littéraire**, n 101, juin 1975, P: 8.

[23]- Michel Foucault: **L'ordre du discours**, op. cit, p: 10 – 11.

[24]- ibid. p: 11.

[25]- Jean jacques Chevallier: **Histoire de la pensée politique**, Payot, Paris, 1993, p: 243.

[26]- Michel Foucault: **L'ordre du discours**, op. cit, p: 13 - 14.

[27]- ibid. p: 13.

[28]- Jürgen Habermas: **Le** discours **philosophique de la modernité**, op. cit, p: 292.

[29]- « Entre Hésiode et Platon un certain partage s'est établi, séparant le discours vrai et le discours faux ordre », Michel Foucault: **L'ordre du discours**, op. cit, p: 17.

[30]- « partage nouveau puisque désormais le discours vrai n'est plus le discours précieux et désirable, puisque ce n'est plus le discours lié à l'exercice du pouvoir. Le sophiste est chassé », Michel Foucault: **L'ordre du discours**, op. cit, p: 17 - 18.

[31]- Michel Foucault: L'ordre **du discours**, op. cit, p: 19.

[32]- Bernard-Henri Levy: « Le système Foucault », **Magazine Littéraire**, n 101, juin 1975, p: 8.

[33]- Michel Foucault: **L'ordre du discours**, op. cit, p: 27.

[34]- ibid. p: 28.

[35]- ibid. p: 37.

[36]- « A l'intérieur de ses limites, chaque discipline reconnaît des propositions vraies et fausses; mais elle repousse, de l'autre côté de ses marges, toute une tératologie du savoir »; - Michel Foucault: **L'ordre du discours**, op. cit, p: 35.

[37]- Michel Foucault: **L'ordre du discours**, op. cit, p: 32.

38- ibid. p: 38.

[39]- ibid. p: 41.

[40]- « il définit les gestes, les comportements, les circonstances, et tout l'ensemble de signes qui doivent accompagner le discours ; il fixe enfin l'efficace supposée ou imposée des paroles, leur effet sur ceux auxquels elles s'adressent, les limites de leur valeur contraignante »; - Michel Foucault: **L'ordre du discours**, op. cit, p: 41.

[41] - أبو حيان التوحيدي: **الإمتاع والمؤانسة**، تحقيق: صلاح الدين الهواري، دار الآداب، بيروت، 2000، ص: 104 – 105.

[42]- Michel Foucault: **L'ordre du discours**, op. cit, p: 44.

[43]- « La doctrine effectue un double assujettissement: des sujets parlants aux discours, et des discours au groupe, pour le moins virtuel, des individus parlants »; - Michel Foucault: **L'ordre du discours**, op. cit, p: 45.

[44]- Michel Foucault: **L'ordre du discours**, op. cit, p: 45 – 46.

[45]- ibid. p: 37.

[46]- Bernard-Henri Levy: « Le système Foucault », **Magazine Littéraire**, n 101, juin 1975, p: 8.

[47] – لا يطرح الخطاب إشكالية تحديده وإشكالية علاقته بالسلطة فحسب، بل يطرح أيضا إشكالية علاقته بالنص والجملة والإيديولوجيا، لأن كل واحد من هذه المصطلحات المتعارضة يرسم حدودا لتحديد معنى الخطاب، وبيان ذلك كما يلي:

1- النص والخطاب: بينما يعتبر الزواوي بغورة النص خطابا مكتوبا (الزواوي بغورة: **مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو**، مرجع مذكور، ص: 314)، وبينما يعتبر ميكائيل ستوبس (Michael Stubbs) النص مرادفا للخطاب بدرجة كبيرة حينا وبدرجة أقل حدة حينا آخر(Sara Mills: **Discourse**, op. cit, p:4)، يقيم جوفري ليش (Geoffrey Leech) وميكائيل شورت (Michael Short) تمايزا بين الخطاب والنص، كالآتي: "الخطاب هو تواصل لغوي (Discourse is linguistic communication) ينظر إليه بوصفه صفقة بين المتكلم والسامع، وهو أيضا نشاط بين – شخصي (interpersonal) يتم تحديد شكله استنادا إلى أغرضه الاجتماعية، أما النص فهو تواصل لغوي (Text is linguistic communication)، منطوق أو مكتوب، ينظر إليه، ببساطة، بوصفه رسالة مشفرة (message coded) في وسائطه السمعية أو البصرية" (Sara Mills: **Discourse**, op. cit, p:3)، أما ديفيد كريستال (Crystal) فيقارن بين تحليل النص وتحليل الخطاب، بالقول: "يركز تحليل الخطاب (Discourse analysis) على البنية الطبيعية للغة المنطوقة (spoken language) الموجودة في خطابات من قبيل المحادثات والمقابلات والتعليقات، أما تحليل النص (Text analysis) فيركز على بنية اللغة المكتوبة (written language) الموجودة في نصوص من قبيل المقالات والملاحظات وعلامات التشوير وفصول الكتب؛ وهذا التمييز ليس واضحا بشكل كاف، لأن الخطاب و"النص" يمكن استخدامهما بمعنى أوسع بكثير ليشملا جميع وحدات اللغة (all language units) في وظيفة تواصلية محددة سواء أكانت منطوقة أو مكتوبة" Sara Mills: **Discourse**, op. cit, p: 3).

2- الخطاب والجملة: إذا كان سيمون ديك (Simon Dike) يرى أن الخطاب مشكل من مجموعة من الجمل، لأن مستعملي اللغة الطبيعية لا يتواصلون عن طريق جمل منعزلة، بل إنهم يكونون من هذه الجمل قطعا أكبر وأعقد يمكن أن نطلق عليها اللفظ العام "الخطاب"، فإن إميل بينفينيست (Emile Benveniste) يعمد – على العكس من ذلك، وبدلا من النظر إلى الخطاب من زاوية الجملة – إلى مماثلة الخطاب بنظام اللغة مبرزا أن الجملة، وهي إبداع لتنوع لا حدود له، هي حياة الكلام الإنساني (human speech)، فبفضل الجملة نترك ميدان اللغة باعتباره نظاما للعلامات (system of signs) ونلج عالم آخر هو عالم اللغة بوصفها أداة اتصال (an instrument of communication) تعبر عن نفسها بالخطاب (Sara Mills: **Discourse**, op. cit, p: 4). أما دومينيك مانكونو، فيرى من جهته أن الخطاب يتميز عن الجملة بما يتسم به من حضور للعناصر المقامية فيه (Dominique Maingueneau: **Analyser les textes de communication**, Dunod, Paris, 1998, p: 42.).

3- الخطاب والايديولوجيا: بينما يميز روجر فاولر (Roger Fowler) الخطاب عن الإيديولوجيا (Sara Mills: **Discourse**, op. cit, p: 5)، نجد لويس ألتوسير يعتبر الخطاب وسيلة إيديولوجية، فيما يؤكد ميشيل بيشو (Michel Pecheux) أن الصراع الإيديولوجي هو أساس بنية الخطاب، فحاول في عمله المهم حول الخطاب (1982) تحليل معاني الكلمات وعلاقاتها ببنيات أكبر بمنأى عن افتراض أن الكلمات والجمل لها معنى محدد في ذاتها. وقد أجرى، في هذا الإطار، تجربة – وصفت فيما بعد بتقرير مانشولت (the Mansholt report) – حيث قام بتقسيم طلبته إلى

مجموعتين ومدهم بنص اقتصادي لقراءته، وقال للمجموعة الأولى إن النص يساري وقال للمجموعة الثانية إنه نص يميني، فظهر له في النهاية أن كل مجموعة إنما قرأت النص بشكل انتقائي ليتناسب مع الإطار السياسي الذي أضفاه عليه. وبهذا المعنى أعطى ميشيل بيشو، بحسب سارة ميلز، شكلا لاشتغال فوكو على الخطاب بتقديمه لمثال ملموس للطريقة التي تؤلف بها البنيات الخطابية (discursive structures) تأويلنا الواسع للنصوص (Sara Mills: **Discourse**, op. cit, p: 12).

[48]- Michel Foucault: **La volonté de savoir**, op. cit. p: 133.

[49]- ibidem.

[50]- Michel Foucault: **L'ordre du discours**, op. cit, p: 52.

[51]- Bernard-Henri Levy: « Le système Foucault », **Magazine Littéraire**, n 101, juin 1975, p: 8.

[52] - يقول محمد علي الكردي في هذا الصدد: "إن خطورة الوسائل القمعية التي تمارسها السلطة بواسطة الخطاب ليست راجعة، في نظر فوكو، وكما نتصور لأول وهلة، إلى وسائل التحكم الخارجية التي عرفتها الكلمة عبر تاريخها العصيب منذ عهود الظلام وحتى بدايات عصر الديمقراطية الحديثة، وإنما إلى عملية التنظيمات الداخلية للخطاب نفسه، والتي تقضي في ظل ضروب من الإقصاء والاستبعاد بإقامة مساحات من الصمت والسكون، ومساحات من الإفصاح والإعلان، تحكم ما يجب أن يقال وما لا يجب أن يقال، وما يخضع للتحديد والكشف والابتكار، وما يتبع نظم التعقيب والتبرير والتكرار، وذلك وفقا لمعايير ضمنية من الخطأ والصواب والحقيقة والزيف، لعل أبرزها ما يتجلى من التحريات التي تنصب على موضوعات السلطة والجنس" (- محمد علي الكردي: **نظرية المعرفة والسلطة عند ميشيل فوكو**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص: 511).

[53]- Michel Foucault: **la volonté de savoir**, op. cit. p: 133.

[54]- ibid. p: 134 - 135.

[55]- Michel Foucault: **L'ordre du discours**, op. cit, p: 53.